عقد مركز فينيق للبحوث والدراسات الحقلية – جامعة غزة الموافق 2022/12/13 يوم الثلاثاء الساعة 11 ظهراً في إطار برنامجه الشهري (قضية وحوار) جلسة حوارية بعنوان :

" الإدارات التكتيكية والبناء الإستراتيجي للفصائل...مقاربات الصراع المنفتح في القدس والضفة الغربية مع سلطات الاحتلال. أي برامج سياسية يتطلبها راهن الصراع ومستقبله؟ "

افتتح مدير مركز فينيق أ. ناصر عليوة الجلسة الحوارية مرحبا بالسادة الحضور وشاكرا إياهم علي تلبية الدعوة، متمنيا أن يتسم الحوار بالجدية والعمق بما يفضي إلي استخلاصات معرفية تساهم في إغناء العملية السياسية، وتساعد صناع القرار السياسي والفاعلين السياسيين في التزود برؤية علمية معاصرة.

وفي عرضه لعنوان الجلسة ومحاورها قدم السيد عليوة رؤية المركز التي تستند إلي التجربة التاريخية بكليتها الوطنية، وكذلك إلي الحقب النضالية المتعاقبة التي خاضها شعبنا الفلسطيني في الداخل والخارج في سياق صيرورة الحق في المقاومة ، هذه الصيرورة التي تتجدد دوما وفق مقتضيات ومعطيات كل حقبة من الحقب بجغرافيتها السياسية وتحالفتها وموازين قوتها ونقاط ضعفها.

هذه الصيرورة المترسخة في تجارب متلاحقة، كشفت القراءات التاريخية عن الكثير من العورات والعيوب والخلل، الذي اعترى البرنامج السياسي والإدارات التكتيكية العملاناتية التي تم الإعتماد عليها في هذه الحقبة أو تلك ، وتفاديا لتكرار أخطاء الماضي وخطاياه دعا مركز فينيق لفتح حوار استهلالي من خلال جلسة عصف فكري، لمناقشة الإدارات التكتيكية والعملانية والبناء الإستراتيجي لفصائل العمل الوطني علي أبواب الصراع المنفتح في القدس والضفة الغربية مع سلطات الإحتلال.

هذه المقاربات والحوارات والنقاشات تهدف إلي التركيز علي طبيعة البرنامج السياسي لإدارة هذه الحقبة، ونقصد هنا بالبرنامج السياسي بعيدا عن أي لبس هو طبيعة الأهداف المرجو تحققها في هذه الحقبة من الصراع، وأدوات وإدارات الصراع القائمة للمرحلة الراهنة ومتطلباتها، وكذلك صيغة التحالفات الوطنية ومنظومة العلاقات الرافدة والداعمة لقوى الفعل الوطني، متمثلة بالمجتمع المدني, والأهلي ,النقابات, والمؤسسات الرديفة لها.

ويضاف إليها طبيعة العلاقات الإقليمية، وبالذات من قبل القوى الداعمة للفصائل الفلسطينية ومجموعات العمل الوطني في إطار صيغة العلاقات الخارجية، هذا التكثيف لمفهوم البرنامج السياسي لمختلف مكوناته وطبقاته سيكون محور نقاشنا في هذه الجلسة، وحتي نضمن حسن تفعيل الحوار وتعميقه نقترح أن يشمل الحوار نقاط التفكير والقضايا التالية:

أولا: الإدارات التكتيكة للفعل المقاوم، من تدريب وتسليح وتمويل إلي تحديد نقاط الاشتباك والانسحاب، بالإضافة إلي التغطية الإعلامية

ثانيا: إدارة الشارع الوطني والعلاقة بجمهور المواطنين حدود الانفتاح والمشاركة الشعبية في الفعل المقاوم وبرنامج المقاومة اليومية المساند

ثالثا: تعريف اللحظة السياسية الراهنة ومساراتها المستقبلية، في سياق التراكم الكمي والنوعي لعملية الصراع المستدامة

رابعا: إعادة بناء شبكة التحالفات الوطنية بما يضمن تجاوز الصراع السياسي والانقسامات وصولا إلي بناء برنامج الحد الأوسط التوافقي، الذي يضمن توحيد الطاقات الوطنية بمختلف مركباتها في إسناد ودعم عملية إدارة الصراع مع الإحتلال.

وفي إطار مشاركة السادة الحضور ومداخلاتهم المكثفة ساد اتجاه عام رؤية تدعو إلي ضرورة تشخيص طبيعة الصراع الراهن مع سلطات الاحتلال ويقوم هذا التشخيص علي قاعدة مركزية كبرى تتعلق بالحقبة التاريخية الراهنة بمختلف معطياتها وأدواتها الوطنية الكبرى وهذه الرؤية تحدد وجهات الصراع مع الاحتلال.

أما من الناحية التفصيلية فمن المهم تحديد ساحات الصراع بالبعدين الجغرافي والسياسي، أما فيما يتعلق بالبعد الجغرافي فينقسم الي أربع وحدات جغرافية يدور الصراع عليها وبها، ودورة الصراع هذه لا تلغي عناصر التشارك والوحدة فيما بينها والخصوصية ومالها، وهذه الوحدات هي القدس، وهي تشكل أهم المحاور الرئيسية للقضية الفلسطينية والمستهدفة من المشروع الصهيوني تاريخيا والتي سيزداد استهدافها في ائتلاف حكومة نتنياهو العتيدة، أما الوحدة الثانية فهي الضفة الغربية والتي تشكل حلقة الصراع الثانية مع سلطات الاحتلال بكل ما تحمله من تعقيدات ناتجة عن وجود السلطة الوطنية الفلسطينية والتقاسم الوظيفي بينها وبين سلطات الاحتلال فيما يخص التنسيق الأمني والقضايا المدنية ، غير أن هذه الوحدة بحكم عامل الاستيطان وتوسعاته المرتقبة واتساع ساحات الإحتكاك والاشتباك مع المستوطنين وقوات الاحتلال تتطلب أدارة الصراع بها وعليها صياغة برنامج سياسي وطني يتلائم بمعطيات ادارة الصراع سواء جهة تجديد أدوات الصراع او منظوماته السياسية

والاجتماعية ، أما الوحدة الثالثة التي تشهد متحولات هامة فهي الوجود الفلسطيني في أراضي العام 1948 ، وبالذات علي صعيد تجديد وتطوير الأدوات السياسية المتمثلة بالأحزاب والحركات الاجتماعية الرافدة لها علي ضوء التجربة الانتخابية الأخيرة، غير أن النقطة الأكثر حساسية وضرورة في هذه المرحلة هي التحشيد لصياغة برنامج لمواجهة السياسات العنصرية والتهديدات التي من المتوقع أن تتصاعد تجاه المجتمع الفلسطيني في أراضي العام 1948، يضاف إليها برنامج السلم الاهلي ومكافحة الجريمة المدنية، اما الوحدة الرابعة فهي تتمثل بقطاع غزة والوزن النوعي الذي يمثله في توازن القوى وأدوات وآليات الردع الكامنة في ساحة قطاع غزة.

هذه الساحة التي تبدو أنها بحاجة إلي إعادة تجديد وتطوير دورها وأدواتها ارتباطا في واقع الصراع في الساحات الأخرى، نظرا لأن قطاع غزة رغم الحصار المفروض عليه والعلل المصاب بها من افرازات الانقسام والانفصال إلا أنه يحتاج لرؤية متجددة لدوره الوطني في الصراع الاسنادي في قادم الأيام، وهنا لا بد من اشراك فلسطيني الشتات كمكون أصيل من مكونات الشعب الفلسطيني وكساحة رئيسية في عمليات الدعم والإسناد المتوجبة علي هذه الساحة بكل تنوعاتها السياسية والجغرافية وعليه لابد من تطوير البرنامج الوطني الخاص بفلسطيني الشتات ودورهم الاعلامي وسياسات صناعة الر أي العام والتأثير به.

قد لفت المشاركون في الحوار إلي أن تطوير البرنامج الكفاحي والسياسي يجب أن ينطلق من طبيعة الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، والاحتياجات السياسية التي تكفل تطوير نظامه السياسي بما يتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة، وركز الحضور علي العلاقة الترابطية بين النظام السياسي والبرنامج السياسي، فالنظام السياسي هو الحامل المركزي للقوى والأحزاب والفصائل الفلسطينية والتي من خلال توحدها فقد تستطيع أن تنظم برنامجا سياسيا توافقيا وشاملا غير أن هذا الهدف مازال بحكم الانقسام والانفصال بعيدا عن التحقق ،

وما لاحظه الحضور والمشاركين أن الحالة الفلسطينية بحدها الأدنى تحتاج الي عقل جمعي وطني من أجل الاتفاق علي الأشكال النضالية التي مازلت تتأرجح بين العمل العفوي والعمل الموسمي وإن كانت براهنها تعبر عن الرغبة في مواجهة سياسة التهويد والأسرلة والاستيطان، نظرا لأن طبيعة الاحتلال تجدد دوما آليات سيطرتها التي تستهدف التهويد وطمس الهوية الوطنية الفلسطينية وزعزعة الرواية الوطنية، والاستيطان ومنظومات السلوك العنصرية.

وقد أشار الحضور من مدخل آخر لتوظيف التراث السياسي الفلسطيني والمتمثل بالميثاق القومي والميثاق الوطني اللذان يشكلان روح البرامج السياسية لمختلف المراحل، هذه الروح المؤسسة للفعل الوطني الجامع تكاد تكون مندثرة، فأغلب القوى السياسية والأحزاب تخلت عن المنظومات الكبرى الناظمة للعمل السياسي، سواء في الميثاق القومي أو الميثاق الوطني.

وأشار الحضور إلي خاصية ارتباط الأحزاب والفصائل الفلسطينية بقوى خارجية، مما أفقدها بفعل عوامل الدعم والتحكم رؤيتها الوطنية، فغابت عنها الإستراتيجية وفقدت مرونة التكتيك وتنازلت طوعا عن تطوير برامجها السياسية وفقا للإحتياجات الوطنية .

وقد قدم بعض الحضور نماذج لتضارب برامج الأحزاب وتعارضها مع بعضها البعض، وخير مثال علي ذلك التناقض الذي تمت صياغته ما بين المقاومة المسلحة وبين المقاومة السلمية، هذان المفهومان من المفترض أن يشكلا حالة تكاملية نظرا لأن كليهما أدوات ضرورية من أدوات الصراع مع الاحتلال.

قد شهدت الساحة الفلسطينية وتاليا البرامج السياسية صراعا بين المفهومين والأداتين" المقاومة المسلحة والمقاومة الشعبية"، لذلك من أولويات البرامج السياسية المقبلة أن تتضمن ضرورة استعادة التكاملية بين المقاومة المسلحة والمقاومة الشعبية.

وقد لفت الحضور إلي الأزمة التاريخية التي رافقت الحركة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها كرد علي المشروع الصهيوني منذ وعد بلفور، فلم يتفق الفلسطينيون منذ ذلك الحين علي برنامج سياسي شامل بثوابت وطنية راسخة، مما جعل الحركة الوطنية الفلسطينية بأحزابها المتعاقبة تتخلى عن أهدافها الاستراتيجية، وتتنقل من برنامج لآخر وفق الشروط التي يفرضها الواقع الدولي والإقليمي، ويرى أصحاب هذه الرؤية أن الحركة الوطنية الفلسطينية انتقلت بعد هزيمة العام 1967 من برنامج الدولة الديمقراطية إلي البرنامج المرحلي ثم إلي برنامج إعلان الإستقلال وصولا إلي برنامج أوسلو، هذا علي المستوي التاريخي أما علي المستوي الوطني الراهن فإن الحركة الوطنية الفلسطينية لديها ثلاثة مشاريع ...

الأول: مشروع الدولة الواحدة.

الثاني: مشروع حل الدولتين.

الثالث: مشروع الدولة الفلسطينية علي كامل التراب الوطني الفلسطيني.

وأخيرا تمت الإشارة إلي ضرورة أن يتضمن أي برنامج سياسي مستقبلي أهداف واضحة وإلا سنخسر المعركة كما خسرنا سابقاتها، وذلك من خلال التركيز علي إفشال المشروع الإستيطانى الصهيوني في الضفة الغربية، فإذا ما تبنت الفصائل الفلسطينية هذا المشروع كجزء رئيسي من مشروعها السياسي فإنه يحقق أهم بعدين للنضال الوطني الفلسطيني في المرحلة الراهنة والمستقبلية ، فأما البعد الأول فيتمثل في إعطاء مشروعية إقليمية ودولية للشعب الفلسطيني في مواجهة الاستيطان ويضفي عليه قيما أخلاقية وإنسانية تحظي بالتأييد والدعم الكبير، أما الهدف الثاني من إفشال المشروع الإستيطاني فيتمثل في خلق بيئة غير آمنة ومواتية للتمدد الاستيطاني، نظرا لأن الاستيطان يبدأ بالأمن وينتهي به.

الاستخلاصات:

من خلال حوصلة مجريات جلسة الحوار، وما تضمنته من معطيات وآراء ووجهات نظر، يمكننا تسجيل الاستخلاصات التالية:

أولاً: الانقسام البرامجي والانقسامات السياسية، شكلا سمة من سمات التجربة الوطنية الفلسطينية على مدار قرن من الزمن.

ثانياً: بروز السلفية السياسية "العقلية المحافظة"، كسمة من سمات الوعي السياسي للقوى السياسية الفلسطينية وأحزابها.

ثالثاً: اذا طرأ أي تجديد على البرنامج السياسي، فعلى الأغلب يكون لتلبية احتياجات ومتطلبات خارجية في إطار عمليات التكيف السياسي وأحيانا الهبوط الاضطراري بإحداث تحولات(تنازلات) عميقة سواء أكان ذلك بالضربة القاضية كما حدث في تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني أواخر التسعينات، أو بالتراجع والتنازل التدريجي كما حدث في برامج حركتي فتح وحماس، وعليه فإن الحالة الفلسطينية في مختلف التجارب المتعاقبة كانت تخضع لضغط الخارج في صياغة برامجها وأدواتها.

رابعا: تفتقد البرامج السياسية للقوى والأحزاب وحتي لمنظمة التحرير القدرة علي تعريف اللحظة السياسية بمهامها ومحتوياتها مما يفقدها خاصية القدرة علي صياغة الرؤيا المستقبلية والراهنة، وهذا ما يمكن أن نسميه الجمود السياسي الذي يهتم بالقراءة الماضوية وينشد إليها في عمليات التقييم دون الانتقال إلي اللحظة الراهنة والمستقبلية.

خامسا: الانقسام السياسي والتناقضات في سلوك وبرامج الفصائل الفلسطينية (الكفاح المسلح- المفاوضات- الثورة المدنية- العصيان) كل هذه العناوين تشكل عوائق جدية وموانع طبيعية للحيلولة دون بناء وتجديد البرامج السياسية وأدوات الكفاح الوطني ، يضاف إلي ذلك التعاقدات السرية أو العلنية لفصائل العمل الوطني مع عواصم القرار الاقليمية والدولية والتي تحول دون تجديد البرامج السياسية وتطويرها.

سادسا: غياب الاتساق والتناسق بين البرامج السياسية والتطورات التي تطرأ علي مبني المجتمع الفلسطيني وعدم ترجمتها وتحويلها إلي واقع سياسي (تقدم المبني الإجتماعي علي البرنامج السياسي).

وأخيرا غياب البرامج التفصيلية لساحات العمل الوطني (القدس- الضفة -48- الخارج)

التي تحدد مهام وأدوار كل ساحة من تلك الساحات وفق الاحتياجات الوطنية العليا والبرنامج الوطني الشامل بعيدا عن الاستحواذ والنفوذ (استحواذ فتح علي الضفة الغربية- استحواذ حماس علي قطاع غزة).

إعداد أ. ناصر عليوة